

نقل المسند المتصل فعلى هذا الموقوف اذا جاء سند متصل يسمى عند مسند الكون قد قال المصنف  
 ان ذلك اى اطلاع المسند الى الموقوف المتصل قد تاق كل قد للتحقيق حتى يصح الاستدلال بالخط  
 لكن قلنا ويمكن ان يجعل للتقليل وتعمل الصلة في الاستدلال على بنائها بعد بن عبد البر حيث قال  
 المسند المرفوع وهو يتبع للاسناد اى لا يشترط اتصاله بل اطلاق شرط على الابعاد بقوله فان قيل  
 على المرسل والمفضل والمنقطع اذا كان المتن مرفوعاً لا قائل به فهذا بعد وان كان في توفيق المصنف  
 ايضا بعد الصمد فقه على المتصل الموقوف فان قلنا عدده اى عدد رجال السند حتى بالنسبة الى عدد  
 رجال سنده آخر فاما ان ينتهي الى السند القليل العد الى النبي صلى الله عليه وسلم بذلك العدد  
 القليل وقوله بالنسبة الى سنده آخر متعلق بالتقليل وقوله يرد به ذلك الحديث بعينه نعمت  
 لسنده آخر وقوله بعد ذلك نعمت آخر سنده آخر اى حاصل بعد ذلك وكان قوله القليل  
 بالنسبة الى سنده آخر مغنياً عنه لكن اورد له زيادة الوضوح او ينتهي ذلك السند بذلك  
 العدد والقليل الى امام من اعتمد الحديث في صفة علياً كالحفظ والفقه وفي نسخة التيقظ  
 بدل الفقير والصبط والمضيف وغير ذلك لكونه شيخ احد المضيفين او شيخ شيخه  
 من الصفات المقتضية للتبرجح على الاقران كسعة ومالك والثوري والشافعي والبخاري  
 ومسلم ونحوهم كشيخ البخاري ومسلم وشمس بن شيخهما كما في الموافقة والدليل على  
 ما سابق قاله ولها اى العدد القليل الذي ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم العلم بصفتين  
 تشهد به المطلق لعدم كونه بالنسبة الى شخص واحد من رجال السند فقط فهو تقدير  
 المصنف اذا علموا اماماً هو صلة العدد والتقدير فقرة الاول هو العلم المطلق او الاول

ذوالعزل

ذوالعزل المطلق وكذا في قوله الثاني السبي فان أفق ان يكون سنده اى العلم والمراد السند الكون  
 فيه العلم فالذوا قبله في مناسبة صحاح كان الغاية القصوى والنجمة الكبرى وقال الامام  
 احمد بن حنبل طلب العلم سنة عن سلف وطامرض ابن معين مرضه الذي مات فيه  
 قبل له ما اشتبهى فقال بيت حال واسناد عال كذا في الامعان وقال العمري في رويان عن  
 محمد بن اسلم الطوسي قال تريب الاسناد قرية او تريب الى الله تعالى انتهى والا  
 يكن صحاح بصورة العلم فيها موجهة وهذه الصورة لا تقتات اليها مع وجود صحاح  
 نازل نعم قد بلغت اليها مع نازل في صحاحها لم يكن الاسناد مرفوعاً والغاى في فهو  
 كعدم التقليل وكذا يقال بالسير لمد الاسناد والموضوع انه لا استاد له والثاني العلم بالسبي  
 وهو ما يقبل اى وهو قوله عد رجال الاسناد وهو الذي يقبل العدد فيما لا ذلك الامام فله  
 منزلة بالنسبة الى السند الاخر الذي يوجد فيه الكثرة الى ذلك الامام ولو كان العدد من  
 ذلك الامام الى منتهى كغيره بالنسبة الى ذلك السند الاخر فاما اذا لم يكن كغيره فلو  
 علوا مرفوعاً فير بلا وفيه من العلم المطلق والسبي عموم من وجه وقد عرفت رغبته  
 للتأخرين فيه اى في علو السند وزاد اعتبارهم بتجهيل الاسناد الهالمة حتى علم  
 ذلك على كثير منهم بحيث اهلوا السند على ما هو اهم منه اى من العلم وهو الاشتغال  
 بتسبغ احوال الرجال والمفوز بالاسناد الصحيحة وانما كان العلم مرفوعاً فيكونه  
 اقرب الى الصحة وقلة الخطأ لانه ما روى من رجال الاسناد الا والخطأ جاز عليه  
 فكما كثرة الوسائط وطول السند كثرت مظان التجريب اى تجريب الخطأ وكلما قلت